

الحدث

زيمبابوي أمام تغيير سياسي سلمي موغابي «بطك التحرير» يترك السلطة

بعدما صمد أسبوعاً، تنحى رئيس زيمبابوي، روبرت موغابي، أمس، تحت ضغط كبير من المعارضة على مختلف الجبهات، الشعبية والعسكرية والسياسية، وبعدما بات عزله من السلطة أمراً نهائياً، لينتهي مسيرة سياسية استمرت لمدّة 37 عاماً، لعبت زوجته غرايس دوراً في القضاء عليها

من بطل الاستقلال عن بريطانيا، إلى رئيس مستقل. هكذا انتهت مسيرة 37 عاماً لرئيس زيمبابوي، روبرت موغابي، بإعلانه استقالته، أمس، في لحظة انتظرتها البلاد خلال هذا الأسبوع، بعدما بات وقوعها أمراً لا مفر منه. واستجاب موغابي لضغط الجيش والبرلمان، بعدما منح مهلة 24 ساعة فقط للتنحي أو يقوم البرلمان بعزله. وأعلن رئيس البرلمان، جاكوب موبيندا، تلقيه استقالة موغابي أمام النواب في ختام جلسة طارئة في هراري كانت تناقش مسألة إقالته، وتلا رئيس البرلمان رسالة من رئيس الدولة جاء فيها: «أنا روبرت موغابي، أسلم رسمياً استقالتي كرئيس لجمهورية زيمبابوي مع مفعول فوري»، وسط تصفيق النواب. وأضاف موغابي في رسالته أنه اختار أن يستقيل «طوعاً... يعود هذا القرار إلى... رغبتني في ضمان انتقال سلمي للسلطة من دون مشاكل وعنف».

يأتي ذلك بعدما ضم، في وقت سابق، النائب السابق لرئيس زيمبابوي، إيمرسون منانغاغا، صوته إلى جميع الذين يطالبون بالاستقالة الفورية للرئيس موغابي. وبعد حوالي أسبوع على تحرك الجيش بسبب عزله، دعا منانغاغا، الملقب بـ«التمساح» في بيان «الرئيس موغابي إلى أن يأخذ في الاعتبار الدعوات التي وجهها الشعب لاستقالته لتتمكن البلاد من المضي قدماً»، وأضاف منانغاغا، الذي يعد الأوفر حظاً لتأمين مرحلة الانتقال السياسي المقبلة، أن الشعب «أثبت بوضوح من دون عنف رغبته الكبيرة» في التغيير.

وعزل روبرت موغابي نائبه منانغاغا (75 عاماً) في 6 تشرين الثاني، بناءً على إباح السيدة الأولى غرايس موغابي التي تنازعه خلافة رئيس الدولة. لكن الأمور انقلبت على موغابي وزوجته، فقد أتت إباحة منانغاغا المؤيد للنظام ولبليل النضال من أجل «تحرير» زيمبابوي، إلى تدخل الجيش الذي يسيطر على البلاد منذ ليل 14 تشرين الثاني.

ومنذ ذلك الحين، قاوم أكبر الرؤساء سناً في الحكم في العالم، النداءات إلى الاستقالة التي وجهها العسكريون والشارع وحزبه الذي تخلى عنه. وقيل أن يخضع موغابي لإرادة المعارضة، كان أحد قدامى المحاربين في حرب الاستقلال الذين يشكلون أحد أركان النظام، قد دعا، أمس، إلى التظاهر لتسريع سقوط موغابي. وفي الأيام السابقة، قررت قيادة الحزب الحاكم «الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي - الجبهة الوطنية» خلال اجتماع طارئ إقالة روبرت موغابي من رئاسة الحزب وأمهله حتى ظهر الاثنين للتخلي عن منصب رئيس البلاد، وإلا فستبدأ إجراءات إقالته.

ومنذ بداية الأزمة، أصّر الجيش على أن ما يقوم به ليس انقلاباً، وحاول التوصل بهدوء إلى إقالة رئيس الدولة، لتجنب الانتقادات والتهديدات المحتملة من البلدان المجاورة، حيث لا تزال صورة روبرت موغابي «المحرر» حاضرة، وهي تعود إلى السبعينيات والثمانينيات نتيجة الدور الذي لعبه في تحرير بلاده. موغابي الذي هيمن على المشهد السياسي في زيمبابوي لأربعة عقود، قاد بلاده منذ الاستقلال في عام 1980، إذ كان بطلاً في حرب العصابات في السبعينيات، وقاتل لتحرير البلاد من حكم الأقلية البيضاء (كانت زيمبابوي تعرف حينها بروديسيا وكانت مستعمرة بريطانية منذ مئة عام).

ربح موغابي الانتخابات عام 1980 ليصبح رئيس حكومة البلاد، وفي عام 1982 اتهم المعارضة بمحاولة إطاحة حكومته، ما أدى إلى صراع راح ضحيته عشرات الآلاف من المدنيين، بعدما أحضر موغابي جنوداً مدرّبين في كوريا الشمالية إلى زيمبابوي في محاولة منه لضرب مناوئيه. أصبح رئيساً للجمهورية في عام 1987 بعدما عدّل الدستور وعزز صلاحياته وسلطته.

بدأ الانهيار الاقتصادي الكبير في عام 2000 عندما طلب موغابي وضع اليد على المزارع المملوكة من قبل الأقلية البيضاء والتي كانت حيوية لاقتصاد البلاد. وتراجعت نتيجة لذلك العملة الوطنية. بعد انتخابات عام 2008، أُجبر موغابي على مشاركة السلطة مع قائد المعارضة مورغان تسفانجيرا. وقد حصل ذلك على الرغم من العنف الذي مورس بحق تسفانجيرا ومناصريه خلال الحملات الانتخابية. كان زواجه من غرايس موغابي التي تصغره بأربعين عاماً خطوة سيئة في مسيرته السياسية، وخصوصاً بعدما غضب كثيرون من إمكانية توليها السلطة من بعده ليتدخل الجيش أخيراً ويجبر موغابي على الاستقالة.

(الأخبار، أ ف ب)

انتهت مسيرة موغابي التي بدأت منذ تحريره بلاده من حكم الأقلية البيضاء (أ ف ب)



مقالة

واشنطن تستنزف الرياض!

لقمان عبد الله

زاد الرئيس الأميركي، رونالد ترامب، من ابتزاز السعودية واستغلالها، في مقابل ارتداء القيادة السعودية بالكامل في الحوض الأميركي بدافع حاجة ولي عهدها، محمد بن سلمان، إلى نيل الموافقة الأميركية في تهشيم الأعراف والتقاليد الحاكمة في نظام أسرة آل سعود بغية الوصول إلى سدة الملك. وكذلك لشعور الرياض بزيادة التهديدات الخارجية عليها وضيق الطوق على عنقها.

في المقابل، تعمل واشنطن على استنزاف الاحتياط المالي السعودي لترميم اقتصادها والبنى التحتية فيه. وقد بدأ ترامب ولايته بتنفيذ ما وعد به في حملته الانتخابية بتدعيم السعودية ثمن حمايتها بالعقود والصفقات الكبرى، إذ طلب من القيادة السعودية بيع بورصة نيويورك حصّة «أرامكو» المعروضة للبيع، بعدما وقع على عقود بقيمة 480 مليار دولار أثناء زيارته الرياض.

يمكن تلخيص الوظيفة المولكة للمملكة السعودية من الولايات المتحدة على هذا النحو:

أولاً: الحاجة الأميركية إلى خلق ملايين الوظائف (هدف ترامب في حملته الانتخابية) من الصفقات والاستثمار الخليجي والسعودي خصوصاً، ليكون المورد الذي يعتمد عليه ترامب لتوفير المال. ولا يخفي الرئيس الأميركي هذا الهدف، وقد تصدر جدول أعماله أثناء زيارته الرياض.

ثانياً: بعد الانسحاب الأميركي من العراق وفشل مخططات واشنطن في الإقليم، كبرت الحاجة الوظيفية الأميركية إلى السعودية عبر تحميل الأخيرة أعباء وكلفة المخططات والمشاريع الأميركية (سوريا واليمن والعراق)، وكذلك كلفة إنشاء منظمات إرهابية في الدول المجاورة لإيران، وذلك في محاولة لزعزعة الأمن فيها (أفغانستان وباكستان).

ثالثاً: تشغيل مصانع السلاح وإنعاشها، إذ إن السعودية الزبون الأسهل والأربح في عقد الصفقات التسليحية الكبرى. كما أن الملكة معنية بالاستثمار في البنى التحتية الأميركية، كذلك لا تقل الأهمية لديها في عقدها الصفقات مع مصانع السلاح الأميركية. ولتلبية طلبات المصانع، تعمل الإدارة الأميركية على التحفيز الدائم للرياض ورفع عصبيتها المرتفعة بالأصل تجاه إيران وتحويلها إلى فزاعة دائمة. تجدر الإشارة إلى أن السعودية تصنف الثانية عالمياً في شراء السلاح، وهو سلاح «غربي معظمه من أميركا». رابعاً: التطبيع مع إسرائيل، وكذلك دفع المنظومة العربية التي تعمل في فلك السعودية إلى الالتحاق بها في التطبيع لتحقيق الرغبة الأميركية التاريخية وفق رؤيتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي، لكن التطبيع السعودي بجانب دول «الاعتدال العربي» مع إسرائيل يستدعي حكماً إيجاد حل، ولو شكلي، للقضية

الفلسطينية. وتلعب الرياض دوراً وظيفياً ورئيسياً في ما سمي «صفقة القرن»، بتطويع القيادة الفلسطينية للقبول بالتنازل عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، مقابل إغرائهم بوهم إقامة دولة في قطاع غزة وجزء من سيناء، وإدارة الفلسطينيين شؤونهم المحلية في المدن والقرى في الضفة المحتلة، على أن تبقى القدس والمستوطنات في الضفة محسومتين في الصفقة المذكورة للجانب الصهيوني، كما على أن تحل قضية اللاجئين في أماكن وجودهم في الشتات. وقد أبلغت القيادات الفلسطينية، على رأسها الرئيس محمود عباس أثناء زيارته الأخيرة للرياض، بتفاصيل «صفقة القرن»، بالإضافة إلى جوانب أخرى متعلقة بالخطة العامة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط في ضرب محور المقاومة. لكن «أبو مازن» أظهر إرباكاً كبيراً لعجزه عن الاستجابة للمطالب الأميركية والسعودية.

المطالب السعودية من واشنطن

أولاً: تؤمن الولايات المتحدة الحماية الأمنية والعسكرية منذ عقود عبر الاستفادة من القواعد العسكرية في الخليج خصوصاً، والمنطقة الوسطى الأميركية عموماً. وفي هذا الإطار، تشارك واشنطن على المستويات الفنية واللوجستية والاستخبارية مع التحالف العربي في الحرب على اليمن، على أن الخبراء العسكريين وقسماً من أعضاء الكونغرس يرجحون أن المشاركة الأميركية أساسية في استمرار العدوان، وفي تعنت الرياض ورفضها المسار السياسي وحل النزاع عبر التفاوض.

ثانياً: الحماية الأميركية للسعودية في المحافل الدولية والمنظمات الإنسانية ومنع تجريمها في تلك المحافل، ولا سيما في حربها على اليمن، إذ تشكل واشنطن جداراً مانعاً أمام مجلس الأمن والمنظمات الإنسانية لإدانة الرياض ومعاقبتها على الجرائم بحق الشعب اليمني، وتستخدم واشنطن تلك الورقة لابتزاز السعودية كلما اكتشفت أن لديها نية لتنويع علاقاتها، كما حدث عندما وضعت السعودية على اللائحة السوداء لقتل الأطفال الصادرة عن الأمم المتحدة لهذا العام، وذلك بعدما سحب التقرير في العام الماضي إثر الضغوط الأميركية التي مورست على الأمين العام السابق للأمم المتحدة.

لكن الإدراج الأممي للسعودية على اللائحة السوداء ربط بزيارة الملك سلمان لروسيا ومحاولة كسب موسكو إلى جانبها في ملفات المنطقة، وفتح الطرفين (السعودي والروسي) مجالات للتعاون ترى واشنطن أنها حق حصري لها، وفي استمرار علاقتها مع السعودية، ولا سيما الطلب السعودي شراء منظومة «أس 400»، وعلى الفور، قدم الرئيس الأميركي للرياض عرضاً جديداً يبيعها منظومة الدفاع الجوي «ثاد» الموازية للمنظومة الروسية.

على معرفة بالوضع، أشارتاهما إلى وجود محادثات معقّدة وسرية بين السعوديين والقطاع المصرفي السويسري، من دون أن يتمكننا من الدلالة إلى ما تسعى إليه السعودية بالضبط. ورجّح هؤلاء أن «السبب يرتبط ارتباطاً مباشراً بقضية الفساد»، موضحين أنه «بينما يحاول الأمير محمد تعزيز قاعدة سلطته، فإنه حريص على التأكد من أن الأشخاص الذين يحاول إضعافهم لا يمكنهم الهرب من حملته باللجوء إلى حلول خارجية». وأضاف المصدران أنه «إذا فُتحت صحة أن محمد بن سلمان يطلب البنوك السويسرية بالحصول على معلومات عن عملائها السعوديين، فمن المستبعد أن تنجح محاولته».

(الأخبار)

إلى أنه يتوقع أن يصل معظم المحتجزين إلى تسوية تقضي بتسليم ممتلكاتهم إلى الدولة. وقال: «ستخضع بقية الأطراف الراضية للتسوية للإجراءات القانونية بكل ما تتضمنها. لأنّه عليك أن تكون قادراً على إظهار ذلك حتى يكون باستطاعتك الوصول إلى تلك الأصول، والتي يوجد معظمها خارج البلاد».

وفي السياق ذاته، كانت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية قد أفادت، قبل يومين، بأن السلطات السعودية تسعى إلى تحصيل مبالغ هائلة تصل إلى 300 مليار دولار، مقابل إسقاط التهم بقضية الفساد المتعلقة بالمبالغ المختلسة، والتي تصل إلى 100 مليار دولار. ونقلت الصحيفة عن شخصين

خارج حدود أي شيء يشبه حتى عملية قانونية شفافة»، مضيفاً أنه «إذا لم تسمح السعودية لمحتجزيهما بفرصة الاستعانة بدفاع قانوني، فإن ما يحدث لا يمكن اعتباره سوى عملية ابتزاز».

في المقابل، يصف المدافعون عن المبادرة السعودية تجنبها القضاء باعتباره ميزة وليس عيباً. إذ قال علي الشهابي المدير التنفيذي لمعهد «الجزيرة العربية»، وهي منظمة بحثية مقرها واشنطن ومقرية من الحكومة السعودية، إنه «إذا كنت تواجه موقفاً تضطر فيه إلى احتجاز هذا العدد من الأشخاص، وكلهم بارزون كما في هذه الحالة، فإن الإجراءات القانونية ستستغرق أعواماً، بافتراض أن لديك السعة القضائية لذلك»، وأشار الشهابي